معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها

أ. مصطفى ناطق صالح مطلوب

Obstacles to Work of the Islamic Banks and ways of cures for development

Prof. Mustafa Natiq Salih Matloob

The Islamic banks are one of the Islamic financial ways in modern times and they need to develop on both, the public and governmental levels where they deals with huge financial bargains according to the Islamic rules and avoiding the mass obstacles that stood in the crossroads of it, and this research discussed some of those obstacles

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - التعريف بموضوع البحث وأهميته

تعد المصارف بشكل عام من البنى الأساسية والاقتصادية في اية دولة، وذلك لما توفره من تمويلات لشتى أنواع الاستثمارات ولما تقوم به من وظائف متعددة كإيداع النقود وعمليات التمويل الداخلي والخارجي وغيرها من العمليات المصرفية المتعددة، ولقد برز منذ منتصف القرن العشرين تقريبا تنظيم جديد للمصارف لها أسسها وأهدافها وخصائصها المتميزة عن المصارف عموما الا وهي " المصارف الإسلامية " والتي تعمل وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية بعيدا عن الفوائد الربوية حيث وضعت لهذه المصارف بالشكل والنوع الجديد اليات خاصة وتبنتها الدول سواء أكان منها على الصعيد الإسلامي والعربي ام الصعيد العالمي، وذلك لما وفرته هذه المصارف من ثقة وأمان كبيرين للمتعاملين معها ولما كسبته من مكاسب متعددة ادت لشهرتها.

لقد تأسست العديد من المؤسسات المصرفية الاسلامية منذ عام ١٩٤٠ في ماليزيا، وفي عام ١٩٧٥ تاسس مصرف دبي الاسلامي والبنك الاسلامي للتنمية بجدة، وحتى الالفية الثالثة بلغ عدد المصارف والمؤسسات المصرفية الاسلامية عام ٢٠١٠ ما يزيد على ٣٠٠ مصرفا وتدير اصول يزيد حجمها عن ٤٠٠ مليار دولار امريكي، وعلى الرغم من ان الدول انقسمت بشأن تنظيم هذه المصارف فمن الدول من اسلمت نظامها المصرفي بالكامل وتحولت الى المصارف الاسلامية ، وهناك دول خلطت ما بين النظامين (التقليدي والاسلامي)، وجعلت للمصارف الاسلامية قواعد قانونية خاصة تلائم انشطتها المصرفية، وهناك دول جعلت من النظام المصرفي الاسلامي استثناء عن النظام المصرفي التقليدي، ومع كل هذه الاتجاهات في الاخذ بالنظام المصرفي الاسلامي ظهرت مجموعة من المشكلات التي تقف في سبيل تقدم وانتشار هذه المصارف على الرغم من الانجازات التي حققتها على كل الاصعدة المحلية والدولية، والتي سنحاول بقدر الامكان ابراز اهم المشكلات ووضع الحلول المناسبة لها للوصول نحو التقدم المزدهر والاوسع انتشارا لهذه المصارف.

٢ - أسباب اختيار الموضوع

سيعالج هذا البحث المتواضع مجموعة من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، ومنها ان قانون المصارف العراقي المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ لم يعالج المصارف الإسلامية لا من قريب ولا من بعيد وبالتالي هذه الاشكاليات الأساسية وهي غياب التنظيم القانوني الدقيق لهذه المصارف في العراق ، ومن المشكلات التي تعاني منها ايضا افتقارها للكوادر المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي وعدم فهم الية عمل مثل هذه المصارف والمنافسة الكبيرة التي تواجهها امام المصارف التقليدية، وتحدي العولمة الاقتصادية والمصرفية وما افرزته من اثار تجاه المصارف الإسلامية ، وضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية وادارات هذه المصارف مما قد يؤدي الى ارباك العمل وتضارب الفتاوى الشرعية في الكثير من المصارف الإسلامية، ومشكلة سيطرة البنوك التقليدية الحكومية (المتعاملة بالربا) على النشاط المصرفي في الدولة، وتعدد انواع الرقابة على المصارف الإسلامية مما يستوجب بالضرورة توضيح دور الرقابة الفعالة على اعمال هذه المصارف، وكذلك ظهور الحاكمية ومدى امكانية تطبيقها على المصارف الإسلامية، وما يتعلق ايضا بمقررات لجنة بازل، II، ومدى قدرة هذه المصارف على التعامل معها وتطبيقها لديها؟

وسنلاحظ انه حتى الدول التي خصصت تشريعات للمصارف الإسلامية سواء أكان ضمن قانون المصارف او بقانون مستقل عنه، لازالت تعاني عدة مشكلات نظرية وعملية تحتاج لابرازها ووضع الحلول لها، ومعالجتها لانتهاء مثل هذه المعوقات والتحديات التي تقف في سبيل تطور عمل المصارف الإسلامية نحو الافضل.

٣ - منهج البحث

ستتم معالجة هذا البحث من خلال اعتماد المنهج المقارن بين القوانين المصرفية كقانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والقانون الأردني والسوري والإماراتي واليمني الخاصة بالمصارف، وبالمقارنة أيضا مع بعض النماذج من الأنظمة المصرفية الإسلامية المتنوعة لإبراز أهم معوقاتها والحلول المناسبة لها.

٤ - خطة البحث

تم تقسيم موضوع البحث الى مبحثين وكالاتي:

المبحث الأول: مفهوم المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية، ونشأتها.

المطلب الثاني: انواع المصارف الاسلامية، وتمييزها عن المصارف الاخرى.

المبحث الثاني: المشكلات والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية، وحلولها.

المطلب الأول: اهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المصارف الاسلامية.

المطلب الثاني: الحلول والمعالجات لتلك المشكلات.

المبحث الأول

مفهوم المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية من الهياكل القانونية والاقتصادية الأساسية في المجتمع، حيث لعبت ولا تزال دورا مهما في تنمية اقتصاد الدول من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار، والتي تختلف بدورها عن آليات التمويل والاستثمار للمصارف التقليدية (الربوية).

وسيتيم في هذا المبحث تسليط الضوء على تعريف المصرف عموما ومن ثم نخصص تعريفا للمصارف الإسلامية، وخصائصها، وتحديد نشأتها التاريخية، بيان أنواعها وتمييزها عن المصارف التقليدية، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: التعريف بالمصارف الإسلامية، ونشأتها.

المطلب الثاني: أنواع المصارف الإسلامية، وتمييزها عن المصارف الأخرى.

المطلب الأول

التعريف بالمصارف الإسلامية، ونشأتها

أولا: لتحديد تعريف المصرف لابد من بيان التعريف اللغوي للمصرف، حيث يعرف المصرف (بكسر الراء) لغة: هو المكان الذي تتداول فيه الاموال اما بالأخذ او السحب او

الإيداع أو غيرها من طرق التعامل في المصارف، وكلمة المصرف باللغة العربية تقابل كلمة (بنك) في عدة لغات أوربية وهي كلمة مشتقة من الكلمة الإيطالية (Bance) ومعناها المائدة، وإن كلمة مصرف في اللغة العربية على وزن مفعّل أي مكان الصرف وهي مأخوذة من الصرف بمعنى رد الشيء من حالة إلى حالة أو إبداله بغيره، أو رد الشيء عن وجهه^(١).

أما التعريف الاصطلاحي للمصرف فهي تطلق على كل محل تجاري يقوم بتجارة المعادن النفيسة والنقود والأوراق التي تحمل حقوقاً نقدية، والوساطة بين أصحاب رؤوس الأموال ومن تعوزهم تلك الأموال من هيئات وشركات تتسلم ودائع الناس وتستثمرها^(٢). وقد عرف البعض المصرف بأنه: "مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل في النقود والائتمان فهو يقدم مكان أمين للودائع النقدية ويمنح السلف النقدية ويصدر أوراق البنكنوت^(٣)، في بعض الدول وغيرها من الوظائف التي يقوم بها^(٤)".

(١) مختار الصحاح للرازي - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر بك، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، من دون طبعة ولا سنة طبعة، ص ٣٦١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي - أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، دار الحديث، مصر ط ١، ٢٠٠٠، ص ٢٠٣. وإبراهيم انيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، ط ٢، استانبول، المكتبة الإسلامية، ص ٥١٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ١، بيروت، دار صادر، ١٩٥٥، ١٨٩/٩.

(٢) د. خالد عبد الله براك الحافي، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٣٦.

(٣) البنكنوت: هي نقود ورقية يصدرها بنك الإصدار أو البنك المركزي في الدولة وتمارس عليها رقابة وضوابط صارمة من الدولة، ويشترط بشأن هذه الأوراق أن تحتفظ الدولة بغطاء نقدي مقابل لكمية البنكنوت أو بشكل ذهب أو عملات اجنبية كغطاء لها. التعريف وتفاصيل أخرى حوله ينظر الموقع: <http://www.muslim.net/showtheard.php?t=٣٨٨٧٧٥>

(٤) د. خالد عبد الله براك الحافي، المصدر السابق، ص ١٣٧. نقلاً عن: د. حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، ١٩٦٥، ص ٥٥٤ و ٥٥٥.

اما بخصوص تعريف المصرف الإسلامي، فانه ومن خلال المصادر المتوفرة لدي لم اجد تعريفا يعد هو الجامع والمانع له، حيث تعددت التعاريف وتتنوع الفاظها وتراكيبها، الا ان مضمونها يؤدي لمعنى واحد وهي كالاتي:

١- المصرف الاسلامي: هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) اخذا او عطاء وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الاسلامية^(١).

٢- وعرف ايضا بانه: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي^(٢).

٣- وعرفه البعض الاخر بانها كل مؤسسة تباشر الاعمال المصرفية على اساس الشريعة الاسلامية وقواعدها الفقهية^(٣).

اما تعريف المصرف الاسلامي في النصوص القانونية فنجد ان هناك دول متعددة اصدرت قوانين لمعالجة المصارف عموما والمصارف الاسلامية خصوصا، ومنها اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية الصادرة عام ١٩٧٧ حيث عرفت المادة (١٥) منها المصرف الاسلامي بانه: " هي تلك البنوك او المؤسسات التي ينص قانون انشائها ونظامها الاساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعلى عدم التعامل بالفائدة اخذا او عطاء".

وعرف القانون الاتحادي الاماراتي الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية المرقم (٦) لسنة ١٩٨٥ في المادة الاولى منه المصرف الاسلامي بانه: " هي تلك التي تتضمن عقودها التأسيسية ونظمها الاساسية التزاما بتطبيق

(١) د. فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، عمان-الاردن، ط١، ٢٠٠٦، ص٩٢.

(٢) د. خالد امين و د. حسين سعيد، العمليات المصرفية الاسلامية، دار وائل، الأردن، ط١، ٢٠٠٨، ص٣١.

(٣) د. حمد بن عبد الرحمن و د. ايهاب حسين، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، ج١، دار جريب، الاردن، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٨. نقلا عن: عيد الله الطيار، البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، نادي القصيم الادبي، ١٤٠٨هـ، ص٨٨.

احكام الشريعة الاسلامية وتباشر نشاطها وفقا لهذه الاحكام ". ويلاحظ على التعريف تضمنه عنصرين: شكلي وموضوعي بحيث انه لا بد من قيام المصارف والمؤسسات ذات الطابع الاسلامي من توفرها حيث لا بد من النص كتابة في نظامها الاساسي على ان هذا البنك ملتزم باحكام الشريعة الاسلامية كأن يقال في عقدها: تلتزم الشركة (او البنك) في كافة اعمالها بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية وتمارس نشاطها وفقا لها وللشركة او البنك ان يقوم بكافة الاعمال وتباشر كافة النشاطات المصرفية والاستثمارية والتجارية والخدمية التي تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية وان عدم النص على ذلك سيؤدي الى عدم صدور الاذن من الجهات المختصة بالانشاء وتوجب الشكلية هذه ان يعنون المصرف بانه مصرف اسلامي كما هو الحال في بنك فيصل الاسلامي وبنك دبي الاسلامي^(١).

وعرفت المادة الأولى من قانون المصارف الفلسطيني المرقم ٢ لسنة ٢٠٠٢م المصرف الإسلامي بانه: " أي شركة مساهمة عامة تهدف الى تجميع المدخرات من الأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين من اجل استخدامها في اوجه التمويل والاستثمار لصالح الفرد والجماعة وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية ".

وعرف ايضا المرسوم التشريعي السوري المرقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن احداث المصارف الاسلامية في سوريا المصرف الاسلامي بانه: " هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الاساس التزاما بممارسة الاعمال المصرفية المسموح بها على غير اساس الفائدة اخذا وعطاءا ووفقا لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الاخرى ام في مجال التمويل والاستثمار "(المادة الاولى من القانون).

ونصت المادة (٨٦) من قسم البنوك الاسلامية المرقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م والذي اضيف الى قانون النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية المرقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م على ان البنوك الاسلامية: " هي البنوك التي تزاوّل اعمال المهنة المصرفية وذلك وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية وتقوم بصفة معتادة بقبول الودائع بانواعها سواء في

(١) د. جاسم بن سالم، ضوابط المصارف الاسلامية والمعاملات فيها وفقا للقانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ في شان المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية، ص ٧ و٨، دراسة منشورة على الشبكة العالمية للمعلومات وعلى الموقع: <http://iefpedia.com/arab/?p=٤٩٣>

شكل حسابات جارية او حسابات توفير او عمليات التمويل باجالها المختلفة مستخدمة في ذلك صيغ العقود الشرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة.....". وعرف قانون انشاء المصارف الاسلامية في لبنان المرقم ٥٧٥ لسنة ٢٠٠٤ في المادة الاولى المصرف الاسلامي بانه: " هي تلك التي يتضمن نظامها الاساسي التزاما بعدم مخالفة الشريعة الاسلامية في العمليات التي تقوم بها وخاصة عدم التعامل بالفائدة اخذا وعطاءا "، وعرفته المادة الاولى من قانون البنوك الاردني المرقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠م البنك الاسلامي بانه: " الشركة التي يرخص لها بممارسة الاعمال المصرفية بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية ومبادئها واي اعمال وانشطة اخرى وفق احكام هذا القانون "(١).

اما بشأن قانون المصارف العراقي المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤(٢) فانه لم يشر الى المصارف الاسلامية ولم يعالجها لا من قريب ولا من بعيد مما يعد نقصا تشريعيًا يتوجب على المشرع تلافيه باضافة قسم للمصارف الاسلامية او باصدار قانون للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بشكل مستقل.

وهناك تعاريف اخرى قد تطول او تقصر الا ان محتواها كما ذكرنا سابقا هو واحد وان الملاحظ على التعاريف السابقة الاطالة وان بعضها اعتبر المصارف الاسلامية انها تقوم فقط عندما لا تتعامل بالفوائد الربوية، وان مثل هذه التعاريف قاصرة، لان ليس ما يميز المصارف الاسلامية من غيرها هو عدم التعامل بالربا فحسب فقد تكون هناك مخالفات شرعية وقانونية في المعاملات المصرفية الاسلامية وليس فيها فائدة ربوية اصلا، وعليه نجد ان التعريف الارجح والافضل هو ان المصرف الاسلامي عبارة عن مؤسسة تجارية تتعامل بالاعمال المصرفية المختلفة ضمن احكام ونطاق الشريعة الاسلامية الغراء.

اما فيما يخص خصائص المصارف الإسلامية فمن خلال استعراضنا لتعريف المصارف الاسلامية نجد ان هذه المصارف تتمتع بالخصائص الآتية:

١- ان الاساس الذي تنطلق منه المصارف الإسلامية يختلف عن ذلك الاساس الذي تقوم عليه المصارف التقليدية، فالمصارف الاسلامية تنطلق من اساس عقدي

(١) هذا القانون منشور في الجريدة الرسمية الاردنية بعددها رقم ٤٤٤٨ بتاريخ ١/٨/٢٠٠٠م.

(٢) هذا القانون منشور بالوقائع العراقية، العدد: ٣٩٨٦ في ٩/١/٢٠٠٤م.

يتمحور في مبدأ الاستخلاف، أي ان ملكية المال لله تعالى وملكية الانسان له بالوكالة ويخضع لتوجيهات واشراف المالك الاصلي (الاصيل) ويتبع اوامره ونواهيه وبذلك يكون للمصرف الاسلامي ايدولوجية اساسية وهي الالتزام باحكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية وانشطتها^(١).

٢- عدم التعامل بالفائدة الربوية اخذا وعطاءا أي انها لا يمكن ان تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها^(٢)، وعليه لا بد من ان تدخل جميع معاملات المصرف الاسلامي وانشطته في اطار الحلال، ولقد نصت المادة ٥٣ من قانون البنوك الاردني المرقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ على: " ان تكون اعمال المصرف قائمة على غير اساس الفائدة..."، وفي نفس الوقت فان تحريم تعامل المصارف الاسلامية بالفوائد الربوية ليس معناه عدم استهداف الربح بل هي باعتبارها مؤسسات مالية تقوم بتحقيق الربح في اطار ضوابط اسلامية محددة يتقرر من خلالها مصدر الربح على اساس معاملات مصرفية وانشطة استثمارية قائمة على اساس ادوات وصيغ اسلامية^(٣)، ونستدل من خلال ما تقدم بقوله تعالى: " واحل الله البيع وحرم الربا"، ونشير هنا الى قرار مجمع الفقه الاسلامي بمؤتمره الثاني بجده في ١٩٨٥/١٢/٢٨م بان: " كل زيادة او فائدة على الدين الذي حل اجله وعجز المدين عن الوفاء به مقابل تاجيله وكذلك الزيادة او الفائدة على القرض منذ بداية العقد هاتان الصورتان ربا محرم شرعا"^(٤).

٣- ان المصارف الاسلامية تتجه بجهدا نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الاكثر نفعاً وأهمية للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية اخرى، ومن ثم للاقتصاد ككل

(١) د. حربي محمد ود. سعيد جمعة، ادارة المصارف الاسلامية، دار وائل، الاردن، ط١، ٢٠١٠، ص ٩١. وفادي محمد الرفاعي، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي، بيروت، ط ٢٠٠٧، ص ٣٢.

(٢) د. فليح حسن، المصدر السابق، ص ٩٣ ود. عبد الله عبد الرحيم، موقف الشريعة من المصارف الاسلامية المعاصرة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٧٢.

(٣) د. جلال وفاء البدري، البنوك الاسلامية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، ص ٥٢ و٥٣.

(٤) يراجع بخصوص القرار الموقع: <http://islamtoday.net/bohooth/artlistn-٧٣٣-٢٣>

وبالتالي هذا يتضمن تنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية والتجارية والزراعية والصناعية وغيرها في الدولة^(١).

٤- ان المصارف الاسلامية مصارف متعددة الوظائف حيث تؤدي دور البنوك التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار وبنوك التنمية (أي البنوك الشاملة) ومن هنا فعملها لا يقتصر على الاجل القصير كالبنوك التجارية ولا على الاجل المتوسط والطويل كالبنوك الاخرى بل يشمل الاجال القصيرة والمتوسطة.

٥- تعد العلاقة التي تربط المصارف الاسلامية مع عملائها سواء اكانوا اصحاب حسابات استثمار وادخار ام مستخدمين لهذه الموارد بعلاقة مشاركة ومتاجرة قائمة على مبدأ تحمل المخاطر والمشاركة في النتائج ربحا كانت ام خسارة، وليست علاقة دائنية ومديونية كما هو الحال عليه في المصارف التقليدية^(٢).

٦- تجميع الاموال المعطلة ودفعها في مجال الاستثمار حيث ان الكثير من اموال المسلمين في العالم الاسلامي تعد اموالا لا يستفاد منها بشكل جيد والسبب في ذلك هو ان الكثير من ابناء الامة الاسلامية وبفضل الله تعالى يتخرجون من استثمار اموالهم في المصارف الربوية، وبعد ان ظهرت المصارف الاسلامية وانتشارها واثبات جدارتها ونجاحها في استثمار الاموال بطرق وصيغ وعقود شرعية مما دفع الكثير من اصحاب رؤوس الاموال لاستثمار اموالهم وتتميتها من خلال المشاريع التي تقوم بها هذه المصارف^(٣).

٧- واخيرا من الخصائص المهمة وانطلاقا من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معا، قامت باحياء نظام الزكاة حيث اقامت هذه

(١) د. فليح حسن، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٢) د. محمود الانصاري و اسماعيل حسن واخرون، البنوك الاسلامية، سلسلة الاهرام الاقتصادي، الكتاب الثامن، ١٩٨٨، ص ٣٩.

(٣) د. حربي محمد ود. سعيد جمعة، المصدر السابق، ص ٩٦. وبهذا المعنى أشارت المادة الرابعة من قانون المصارف الاسلامية اليمني المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٦م، وكذلك المادة ٥٠ من قانون البنوك الأردني المرقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠م.

المصارف صندوقا خاصا لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وأخذت على عاتقها مهمة إيصال هذه الاموال لمصارفها المحددة شرعا^(١).

ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية فان الملاحظ انها لم تظهر للوجود حديثا بل انها وجدت منذ عهد النبوة، حيث اهتم النبي(محمد) صلى الله عليه وسلم بوضع الضوابط والاسس الاستثمارية والتي يمكن الانطلاق منها، فحث على العمل والتجارة وتحرير الاستثمار من طريق الربا، قال الله تعالى: [u v w x y z } ~ إن μ 32 ± ° - ® « a © ·· § | ¥ α £ Φ i

Z¶^(٢). ومن قصص الصحابة قصة الصحابي الزبير بن العوام (رضي الله عنه) وما كان يأخذه من الناس من امانات ويشغل بها ويعتبرها قرضا حسنا حتى يكون اضمن لسداد حقهم^(٣).

وبعد هذا التوضيح الموجز لنشأة المصارف الاسلامية قديما، نبين هنا ان تجربة هذه المصارف بدأت حديثا في مدينة (ميت غمر) في جمهورية مصر العربية حيث اقيم مشروع بنوك الادخار المحلي، واستمر نشاطه من عام ١٩٣٦-١٩٦٧م وهو اول مشروع لنظام المصرف بلا فوائد، وفي مصر ايضا انشئ بنك ناصر الاجتماعي عام

(١) د. محمد حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الاسلامي، دار وائل، الاردن، ط٢، ٢٠٠٨، ص٩٦ و د. حربي محمد ود. سعيد جمعة، المصدر السابق، ص٩٧.

(٢) سورة البقرة، الآيات: ٢٧٨ و ٢٧٩.

(٣) اثر الزبير بن العوام (رضي الله عنه) وقصته اوردها البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب: بركة الغازي في ماله حيا وميتا، ١١٣٧/٣، برقم ٢٩٦١. وتجدر الاشارة الى ان الحديث عن الجذور التاريخية لظهور المصارف الاسلامية منذ عهد النبوة وما تلاها من العصور الى العصر الحديث قد يطول ويستغرق هدف بحثنا هذا، لذا اقتصرنا على بيان النشأة باختصار في عهد النبوة لتكون هي الاصل في الانطلاقة وصولا الى الوقت الحاضر. للتوسع حول الجذور التاريخية لظهور المصارف الإسلامية ينظر: د. حمد بن عبد الرحمن ود. ايهاب حسين، المصدر السابق، ص ٣٣ وما بعدها. ود. خالد امين ود. حسين سعيد، المصدر السابق، ص ٣١ و ٣٢. ود. خالد عبد الله، المصدر السابق، ص ١٣٨ وما بعدها.

١٩٧١م كهيئة عامة لتقديم الخدمات المصرفية بلا فوائد ربوية^(١)، وظهر بنك فيصل الإسلامي عام ١٩٧٧م بمصر وتأسس نفس المصرف وبذات السنة في السودان. وانتشات ماليزيا صناديق الادخار بلا فائدة ولقد صدر لديها قانون العمل المصرفي الاسلامي عام ١٩٨٣م وتاسس اول مصرف اسلامي باسم (بنك اسلام ماليزيا برهاد)، وفي عام ١٩٧٥م انشئ بنك دبي الاسلامي في الامارات وهو يعد اول تجربة متكاملة للبنوك الاسلامية التجارية وتأسس بيت التمويل الكويتي بموجب القانون المرقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧^(٢). وفي الاردن تأسس البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار بموجب القانون المؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨م كمصرف متخصص بالتعامل المصرفي من دون ربا ولقد احتل المرتبة الثالثة عام ١٩٩٩م بين المصارف العاملة في الاردن وبلغت موجوداته ٧٣٢ مليون دينار اردني والودائع ٥٤٠ مليون دينار اردني واعمال التمويل والاستثمار حوالي ٤٧٥ مليون دينار اردني^(٣)، وتأسس بيت البركة التركي للتمويل بتركيا عام ١٩٨٥م وتأسس لديها ايضا بنك فيصل الاسلامي وبنك الاوقاف الكويتي-التركي عام ١٩٨٩م استنادا الى قانون بيوت التمويل الخاصة التركي المرقم ٧٥٠٦ في ١٩٨٣/١٢/١٦م.

وعلى المستوى الدولي انشئ البنك الاسلامي للتنمية بجدة في المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٥م وبرأسمال من دول منظمة المؤتمر الاسلامي^(٤)، وظهر الاتحاد الدولي للمصارف الاسلامية عام ١٩٧٧م بمكة المكرمة كجهاز لدعم الروابط بين المصارف الاسلامية، وتوثيق اواصر التعاون بينها والتنسيق بين انشطتها وتاكيد طابعها الاسلامي، ويعمل على نشر فكرة المصارف الاسلامية^(٥). وان المصارف الاسلامية غزت السوق المصرفية في دول غير اسلامية كما هو الحال عليه في بريطانيا حيث تأسس اول بنك اسلامي عام ٢٠٠٤م تحت اسم (بنك بريطانيا الإسلامي) وكذا الحال في

(١) د. محمود حسن صوان، المصدر السابق، ص ٨٤.

(٢) د. جلال وفاء البديري، المصدر السابق، ص ١٦ وما بعدها.

(٣) د. محمود حسن صوان، المصدر السابق، ص ٨٤.

(٤) د. حمد بن عبد الرحمن، ود. ايهاب حسين، المصدر السابق، ص ٥٢. ود. جلال وفاء البديري، المصدر السابق، ص ٢١.

(٥) فادي محمد الرفاعي، المصدر السابق، ص ٢٥. ود. عبد الله عبد الرحيم، المصدر السابق، ص ١٦١.

الدنمارك والمصرف الاسلامي الدولي في لوكسمبورك وفي الولايات المتحدة الامريكية كبنك البركة- تكساس^(١)، وان التطور الابرز على صعيد التعامل الغربي مع المصارف والشركات المالية الاسلامية حدث في شباط عام ١٩٩٩م عندما طرحت " داوا جونز اند كومباني " ومقرها نيويورك مؤشرا جديدا للاسهم الدولية اطلقت عليه اسم " داوا جونز اسلاميك ماركت اندكس "^(٢) ولقد اعلنت الحكومة الباكستانية عن قرار يقضي بتعميم التحول الكامل نحو النظام المصرفي الاسلامي والزام جميع المؤسسات الخاصة بالتمويل والشركات المالية بالامتناع عن المعاملات الربوية، ولقد صدر القرار هذا عام ٢٠٠١م^(٣)، ولقد قام مصرف نوريبا بنك (BSC) التابع لبنك (UBS) وهو من اكبر البنوك السويسرية بفتح فرع له في البحرين في ايلول من عام ٢٠٠٩م يتعامل على وفق احكام الشريعة الاسلامية^(٤).

وتطورت المصارف الإسلامية بتنظيمها القانوني وحادثة تشريعاتها ايضا حيث ظهرت مجموعة من المصارف الإسلامية في دول أصبح نظامها المصرفي محكوما بالمطلق بقواعد الشريعة الاسلامية كما في ايران وباكستان، وظهرت مجموعة اخرى من المصارف الاسلامية في دول تاخذ بالتنظيم الجزئي للمصارف الإسلامية مع بقاء نظامها المصرفي التقليدي كأصل عام كما في الامارات والكويت وماليزيا وتركيا والعراق ولبنان، وهناك مجموعة من المصارف صدرت لها اعفاءات من الخضوع للنظم والقواعد التي تخضع لها المصارف التقليدية كما في مصر والسودان والبحرين والاردن، ونجد ان

(١) د. جلال وفاء، المصدر السابق، ص ٢٠١.

(٢) د. علاء الدين زعتري، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع عشر، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات، ص ١٦٤٣، منشور على الموقع:

<http://iefpedia.com>

(٣) د. محمد شريف بشير، المصارف الاسلامية: الحلم يتحقق، بحث جامعة البترا، الاردن، منشورة بتاريخ: ٢٠٠١/٣/١٨، وعلى الموقع: www.fiseb.com

(٤) د. عطية السيد فياض، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الاسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة ام القرى، ص ١٢، منشور على الموقع:

<http://iefpedia.com>

الدول بدأت تأخذ بقواعد قانونية خاصة فيما يخص المصارف الاسلامية^(١)، كما في لبنان حيث صدر حديثاً القانون رقم ٥٧٥ في ١١/٢/٢٠٠٤م بإنشاء المصارف الاسلامية في لبنان.

اما في العراق تأسس المصرف العراقي الاسلامي وهو اول مصرف اسلامي عراقي بموجب قرار مجلس قيادة الثورة السابق المرقم ٢٠٥ عام ١٩٩٤م وبلغ رأسماله المكتتب به عند التأسيس حوالي ١١٦ مليون دينار عراقي وبلغت نسبة مساهمة المؤسسين فيه ٩٠% وتم تسديد ٢٥% من قيمة الاسهم وفتح له اول فرع ببغداد في ٢٥/٤/١٩٩٤م، ولقد ضوعف رأسماله عام ٢٠٠٠م الى ٢٥٩ مليون دينار عراقي واخيرا اصبح ١٠ مليارات دينار عراقي، وباشر عمله بالاستثمار في عدة مجالات كالمراحة والمشاركة وادارة المحافظ الاستثمارية، وقبول الودائع النقدية وفتح الحساب الجاري والتعامل بالعملات الاجنبية، والاعمال المصرفية التي تتناسب مع احكام الشريعة الاسلامية^(٢).

لقد كانت الدوافع وراء إنشاء ذلك المصرف هي: اثبات الهوية الاسلامية للبلاد ومحاولة دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تحفيز المستثمرين الذين لا يرغبون بالاستثمار عن طريق اخذ الفوائد الربوية، وتمكين اصحاب رؤوس الاموال على اقامة مشاريعهم الانتاجية عن طريق الشراكة بين المصرف والمستثمر والاستفادة من التمويل المصرفي^(٣).

وبعد فترة الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م واحتلال العراق، وصدور العديد من القرارات التي تدعو الى تنمية الاقتصاد العراقي وفسح المجال امام القطاع الخاص، فقد بادرت مجموعة من المستثمرين واصحاب رؤوس الاموال لتأسيس عدد من المصارف الاسلامية برأسمال كبير جدا حيث تأسس مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية

(١) د. جلال وفاء، المصدر السابق، ص ٢٢ وما بعدها.

(٢) بدر غيلان، ملامح العمل المصرفي الاسلامي في العراق، ج ٢، مقالة منشورة في جريدة الصباح العراقية، شبكة الاعلام العراقية، ٢٠٠٧، ص ١، منشورة على الموقع: <http://www.alsabaah.com>

(٣) سيف هشام صباح، الصيرفة الاسلامية مفهومها وعملياتها، دراسة تحليلية على المصرف العراقي الاسلامي، ص ٢٠، بحث منشور على الموقع: <http://www.saaid.net/book/٩/٢٣٨٧.doc>

عام ٢٠٠٥م برأسمال قدره ٥٠ مليار دولار، حيث حصل على اجازة ممارسة المهنة من البنك المركزي العراقي والمرفمة (٨٥٧) في ٢٩/٥/٢٠٠٥م ومقره اربيل، وله فروع في بغداد^(١)، ولقد تلا هذه الخطوة تاسيس مجموعة من المصارف العراقية الاسلامية على عموم البلاد بلغ عددها حتى اعداد هذا البحث (٨) مصارف اسلامية ومنها: مصرف ايلاف الاسلامي(البركة سابقا) ومصرف دجلة والفرات حيث تاسس في ٢٩/٦/٢٠٠٥م وبدا نشاطه حسب موافقة البنك المركزي العراقي في ١/٢/٢٠٠٧م وهو يعمل على وفق المعايير الاستثمارية وليس وفق مبدأ الارباح الثابتة، ويعد المصرف مشاركة عراقية خليجية، حيث تشكل نسبة المشاركة الخليجية فيه ٤٩% من مجمل رأسماله ومن بين اهداف المصرف: المساهمة في دعم وانباء الاقتصاد الوطني واعادة أعمارته عن طريق الاستثمار المالي بمختلف أوجهه المصرفية وبما يتوافق مع الشريعة الاسلامية، ويستخدم المصرف احداث الأنظمة المصرفية العالمية ويواكب اية تحديثات تطرا عليها ويعمل المصرف على إصدار بطاقات الدفع الالكتروني، وتوضيح حسابات المصرف ارتفاع المركز المالي للمصرف نهاية ٢٠٠٩م ليسجل ٣١١,٢ مليار دينار مقابل ٢٣٦,٤ مليار دينار عام ٢٠٠٨م^(٢).

انشىء ايضا مصرف البلاد الإسلامي ولديه فرع في بيروت، تأسس في ٦/٧/٢٠٠٦م وبأشر بالعمل فعليا في ٧/١١/٢٠٠٦م برأسمال قدره ٢٥ مليار دينار وتبلغ مساهمة المؤسسين ٩٦,٥% من رأسماله ونسبة المكتتبين ٣,٥% وتمت زيادة رأسماله إلى ٥٠ مليار دينار في ٧/٥/٢٠٠٨م وأصبح بتاريخ ٣١/٥/٢٠٠٩م ١٠٠ مليار دينار ويعمل بفروعه ببغداد والمحافظات بـ٤ فروع على استثمار الأموال وفق الشريعة الإسلامية وللمصرف نظام مصرفي يستند على قاعدة بيانات الكترونية وترتبط جميع فروعه من خلال شبكة الانترنت بشبكة اتصال خاصة، ولقد بلغت مجموع الخدمات المقدمة لزبائنه من فترة افتتاحه ولغاية ٣١/١٢/٢٠٠٩م حوالات خارجية: ٥٤٣٣٤ حوالة، بقيمة: ٢٤٢٣٤ مليار دينار واعتمادات مستندية: ٢٨٠ اعتماد بقيمة: ١٢٧ مليون دولار

(١) موقع المصرف على الانترنت: <http://www.kibid.com>

(٢) للتفاصيل اكثر يراجع موقع المصرف الالكتروني: www.dfdi-bank.com

امريكي^(١)، وهناك ايضا مصرف الوطن الاسلامي، ومصرف التعاون الاقليمي الاسلامي، وافتتح المصرف الثامن والجديد باسم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة) في اربيل ومن بين اهدافه: توسيع الخدمات المصرفية والمشاركة في التمويل والاستثمار وتوجيه الاموال والمدخرات نحو الاستثمار على اساس القانون الاسلامي^(٢).

الجدير بالذكر هنا الى ان قانون المصارف العراقي المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤م لم ينص على خصوصية او نصوصا محددة لتنظيم المصارف الاسلامية في العراق فهي تخضع لما تخضع له المصارف التقليدية، وهذا الموقف منتقد من المشرع العراقي وجدير به ان يقوم باصدار قانون خاص للمصارف الاسلامية اسوة بباقي الدول العربية او وضع نصوصا خاصة ضمن قانون المصارف النافذ لتعالج وتنظم احكام هذا النظام القانوني والواقعي المهم.

ومع كل هذا السرد للتطور التاريخي والنشأة للمصارف الإسلامية وهي استعراض لأهم المؤسسات التي ساهمت في تطور هذه المصارف والى وصولها لمكانة تنافس فيها المصارف التقليدية على كل الأصعدة، وتأتي هذه الأهمية والانتشار من خلال وجود هذه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في اكثر من ٦٠ بلد من دول العالم حيث يوجد اكثر من ٣٠٠ مصرف ومؤسسة مالية وإسلامية وتبلغ أصولها المالية حوالي ٤٠٠ مليار دولار امريكي^(٣)، ويتراوح حجم تعاملاتها ما بين ١٢٠-١٧٠ مليار دولار أمريكي وينمو القطاع المصرفي الإسلامي بمعدلات كبيرة تفوق ٢٠% سنويا مما يعكس الأهمية الكبيرة للعمل المصرفي الإسلامي وفق أحكام الشريعة الإسلامية^(٤).

(١) للتفاصيل اكثر يراجع موقع المصرف الالكتروني: www.bilad-bank.com

(٢) للتفاصيل اكثر يراجع موقع المصرف الالكتروني: www.cihanbank.com

(٣) د. حربي محمد و د. سعيد جمعة، المصدر السابق، ص ٨١.

(٤) د. خالد امين ود.حسين سعيد، المصدر السابق، ص ٣٤. و د. يوسف رابعة، مقالة بعنوان:

المصرفية الإسلامية ٢٠١١ واقع وطموحات، مجلة المصرفية، ع ١، كانون الثاني ٢٠١١، ص ١.

المطلب الثاني

أنواع المصارف الإسلامية، وتمييزها عن المصارف الأخرى

ان هذا المطلب سيعالج ومن خلال عنوانه مجموعة من المسائل الأساسية في المصارف الإسلامية وسنوضحها تباعا:

أولاً: أنواع المصارف الإسلامية: توجد عدة أنواع من المصارف الإسلامية، وأولها: المصارف الاستثمارية، والتي تتركز على تمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية أو بالمساهمة في الاستثمار المباشر سواء بمواردها الخاصة أم بالمشاركة مع الآخرين، وثاني نوع منها: هو المصارف الائتمانية (التمويية)، وهي التي تهتم بمجالات التنمية طويلة المدى كالاستثمار في مشروعات البنى التحتية الأساسية للدولة⁽¹⁾، وهناك المصارف الاجتماعية التي ينصب عملها على تمويل بعض الاحتياجات الاستهلاكية أو الاجتماعية لتساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، ومن أمثلتها بنك ناصر الاجتماعي بمصر، وهناك المصارف التجارية: والتي تقوم بتعبئة الموارد المالية من مصادر الفوائض المالية وتوظيفها في مجالات العمليات الاستثمارية قصيرة الأجل (كالمراوحة) وان اغلب المصارف الإسلامية من هذا النوع وان المصارف ضمن هذه الطائفة تعاني من مشكلة صعوبة الدخول مع باقي المؤسسات لوضع خطط التنمية الاقتصادية مالم تعتمد على الاستثمار المتوسط أو الطويل الأجل. وهناك المصارف الدولية: وهي التي تساهم براسمالها حكومات الدول دون الافراد والشركات، حيث تعد دولية النشاط تحاول من خلالها الدول دفع عملية التنمية لدى الدول الاعضاء، ومن هذه المصارف البنك الإسلامي للتنمية، واخيرا هناك المصارف المركزية وتكون وظيفتها إصدار الأوراق المالية في الدولة والرقابة على الائتمان وتطوير المهنة المصرفية، وان

(1) رشيد درغال، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٩٤.

المصارف المركزية الإسلامية موجودة فقط في الدول التي قامت بأسلمة نظامها المصرفي بالكامل كما في السودان وباكستان وإيران^(١).

ثانياً: تمييز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية: لا بد

هنا من توضيح المعيار الذي يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف غير الإسلامية (التقليدية) أو (الربوية)، ونبدأ أولاً ببيان أوجه الاتفاق والتشابه بين هذين النوعين من المصارف، حيث إن المصارف الإسلامية تتفق مع غيرها من المصارف من حيث الاسم حيث يطلق على بعضها اسم بنك والبعض الآخر تسمى بالمصرف وكلاهما يؤديان لنفس المعنى، واتفاقهما في خضوعهما لرقابة البنك المركزي في الدولة والتقييد بالقرارات الصادرة عنه، والتي يتخذها لتنفيذ السياسة المالية والنقدية الخاصة به^(٢)، ويتفقان أيضاً في تقديم مختلف أنواع الخدمات المصرفية للمتعاملين معهما، ويقومان ببعض أوجه الاستثمار التي تخدم المجتمعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع^(٣).

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في أن المصارف الإسلامية تقرر مبدأ العمل كمصدر للكسب بدلاً من اعتبار المال المصدر الوحيد للكسب في النشاط المصرفي، لأن الربح في المصارف الإسلامية يعتمد على تشغيل رأس المال والعمل من جانب المصرف وهي تحقق ذلك من خلال صيغ استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والمتمثلة بنظام المشاركة في الربح والخسارة، حيث إن الشريعة الإسلامية لا تعارض الأرباح الناتجة عن الإقراض لكنها تحرم الشكل الثابت لسعر الفائدة فالفكرة الأساسية تفرض على الدائن والمدين تقاسماً متساوياً للربح والخسارة، كما في المضاربة والمشاركة، وأهم الاختلافات تتضح في خضوع المصارف الإسلامية بالإضافة لرقابة البنك المركزي والرقابة المالية فهي تخضع لرقابة شرعية خاصة لمراقبة مدى تطابق أعمالها مع أحكام الشريعة الإسلامية^(٤)، وهذا ما بينته المادة (٢٧) من قانون البنك الإسلامي الأردني المرقم رقم ١٣

(١) سليمان بن ناصر العجاجي، المسؤولية الجنائية عن أعمال البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص ١٠٧ وما بعدها. و رشيد درغال، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٢) د. خالد عبد الله براك، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٣) د. فليح حسن، المصدر السابق، ص ٩٩ و ١٠٠.

(٤) د. خالد عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٤٠ و ٢٤١.

لسنة ١٩٧٨م بقولها: " يعين مجلس الادارة مستشارا شرعيا من بين اهل العلم والتخصص بالاحكام الشرعية العملية ".

وكذلك هناك اختلاف مهم اخر وهو ان المصارف الاسلامية تاخذ بمبدأ الرحمة والتسامح والتيسير استنادا لقوله تعالى: " وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة " سورة البقرة الاية (٢٨٠)، حيث تهتم المصارف الاسلامية بعدم تحميل المعسر باعباء اضافية تزيد من اعساره، وهذا مايكون واضحا في المصارف التقليدية حيث يتم تحميل المتعامل معها فوائد ربوية مركبة في حالة عجزه عن تسديد ما بذمته في موعد الاستحقاق^(١). ومن جانب اخر تختلف المصارف الاسلامية عن شركات الاستثمار الاسلامية من خلال ان المصارف الاسلامية تعمل اساسا باموال الغير حكمها في ذلك حكم المصارف الاخرى، فان شركات الاستثمار الاسلامية تعمل باموال مساهميها وما يمكن ان تحصل عليه من الغير عن طريق اصدار سندات مشاركة في الارباح، وتزاول المصارف الاسلامية اعمال الصيرفة المختلفة من فتح الاعتمادات المستندية واجراء التمويلات وعملية تحصيل الصكوك وغيرها، اما شركات الاستثمار الاسلامي فلا تزاول أي نوع من تلك العمليات^(٢)

المبحث الثاني

المشكلات والمعوقات التي تواجه المصارف الاسلامية، وحلولها

بعد ان استعرضنا مفهوم المصارف الاسلامية ونشاتها التاريخية وتطورها وبيان اهم سماتها وانوعها وتمييزها عن غيرها، نوضح هنا اهم المشكلات والمعوقات التي تعاني منها هذه المصارف واهم الحلول الكفيلة لانهاؤها، من خلال المطالبين الاتيين:

المطلب الاول: اهم المشكلات والمعوقات (التحديات) التي تواجه المصارف الاسلامية.

المطلب الثاني: الحلول والمعالجات لتلك المشكلات.

(١) د. فليح حسن، المصدر السابق، ١٠٦ ود. خالد عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٤٢.

(٢) د. محمود الانصاري واسماعيل حسن وآخرون، المصدر السابق، ص ٥٦.

المطلب الأول

اهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية، وما احاط بها من تشكيك في قدرتها على المنافسة، تمكنت هذه التنظيمات القانونية الاقتصادية الاجتماعية الحيوية من ان تثبت ركانزها في القطاع المصرفي المحلي والعالمي وحقت الكثير من النجاحات، ومن بينها انتشار العمل المصرفي الاسلامي في العديد من الدول على المستويين العربي الاسلامي والعالمي، والتوسع في المصارف الاسلامية وقيام المصارف الربوية بفتح فروع او مصارف اسلامية، وقيام العديد من الدول باصدار تشريعات لتحويل نظامها المصرفي الى الاسلامي الذي لا يتعامل بالفائدة الربوية، وقيام المصارف الاسلامية بتوفير التمويل اللازم للانشطة الاقتصادية بصيغ المشاركة والمضاربة والمرابحة، وتزايد الابحاث والمراكز الخاصة بالدراسات في المصارف الاسلامية والاقتصاد الاسلامي وتحقيق الدور التنموي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية^(١)، ولقد اجتازت المصارف الاسلامية الكثير من المشاكل والمعوقات التي وقفت في طريق نشوئها وانتشارها، الا انه على الرغم من ذلك لا تزال تعاني من مجموعة من التحديات^(٢) والمشاكل التي تقف في طريق تطورها، سنحاول بيان اهمها من خلال النقاط الآتية:

١ - كثرة وتشعب الآراء الفقهية: مما لا ريب فيه ان الاحكام في العقيدة الاسلامية ثابتة الآراء بينما الاحكام في المسائل الشرعية متعددة الآراء وبسبب اعتماد الفكر الاقتصادي الاسلامي على الفتاوى، فقد ظهرت آراء متعددة ومتنوعة التي من خلالها يمكن للمصارف الاسلامية الاعتماد عليها، وذلك لوجود هيئة رقابية

(١) د. فليح حسن، المصدر السابق، ص ٤٠٧ وما بعدها.

(٢) التحدي: لغة: التنازع، والتنافس من اجل غلبة الآخر والتفوق عليه، والمراد هنا: جملة الامور التي تواجه المصارف الاسلامية وتعيقها عن ادارة وظائفها على الوجه الاكمل. ابن منظور، المصدر السابق، ١٤/١٦٨ او مختار الصحاح للرازي، ١/٥٤.

شرعية^(٣) في كل مصرف اسلامي، تتكون من مجموعة مستقلة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويمكن ان ينظم اليها من له المام بفقه المعاملات، ووظيفتها توجيه نشاطات المؤسسة المالية ومراقبتها والاشراف عليها للتأكد من التزامها باحكام الشريعة الاسلامية وتصدر قرارات وفتاوى ملزمة للمؤسسة المالية الاسلامية وكانها لها قوة الحكم القضائي في وجوب تنفيذها^(١) فمن الفقهاء من يبيح هذا التصرف او التمويل، ومنهم من يحرمه ووقع الناس في حيرة بسبب هذه التعددية في الاراء والاختلاف بمضمونها مما ادى لحدوث مشكلة فكرية لدى المسؤولين عن ادارة المصارف الاسلامية والى تعطيل بعض الصيغ المصرفية على هذا الاساس^(٢).

٢- حداثة التجربة وضعف الخبرة والايامن سواء لدى العاملين فيها او المتعاملين معها، مما قد يؤدي في الكثير من الحالات الى عدم الالتزام بالقيم والاخلاق الاسلامية والقواعد الشرعية وصعوبة الحصول على الفقيه المتخصص بالمعاملات المصرفية بموجب الشريعة الاسلامية^(٣).

٣- عدم كفاية الحماية القانونية: وتعد هذه المشكلة من اهم واخطر المشكلات والتحديات التي تقف في طريق تطور المصارف الاسلامية، وتحقيق اهدافها المنشودة وعلى سبيل المثال دولة كالعراق يدين غالبية سكانه بالدين الاسلامي قد صدر فيه قانون خاص بالمصارف عام ٢٠٠٤ بشكل عام ولم يفرد او يعالج المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية اية خصوصية تذكر على الرغم من انتشارها منذ التسعينات من القرن الماضي ووجود مايقارب من ثمانين مصرف

(٣) عرف قانون المصارف اليمني المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٦م هيئة الرقابة الشرعية في المادة الثانية من القانون بانها: " هي الهيئة الشرعية للمصرف التي تقوم بوضع واقرار الصيغ التي يعمل بها المصرف ومراجعة معاملاته وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية ".

(١) د. نزيه حماد، الهيئات الشرعية في البنوك الاسلامية(معالم وضوابط)، بحث منشور في مجلة المجمع الفقهي الاسلامي، المجمع الفقهي الاسلامي برابطة العالم الاسلامي، مكة المكرمة، ع١٩٤، ٢٠٠٤، ص٢٨٣.

(٢) فادي محمد الرفاعي، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣) د. فليح حسن، المصدر السابق، ص٤١٨ وفادي محمد، المصدر السابق، ص٧٨.

اسلامية تعمل في العراق^(٤)، فهذه من المشكلات التي تقف حائلا امام تطور عمل هذه المصارف، وان خضوع المصارف الاسلامية في العراق الى قانون المصارف النافذ قد يؤدي الى اخضاعها لهذا التنظيم القانوني غير الملائم لطبيعتها وخصوصيتها، والى تحملها الالتزامات المترتبة عليها وكأنما هي احدى المصارف التقليدية الربوية، فهذه دعوة الى المشرع العراقي لضرورة التدخل لتنظيم المصارف الاسلامية ووضع تشريع مستقل وخاص بها او اضافة قسم خاص لهذه المصارف الى قانون المصارف الحالي من خلال تعديل نصوصه لتلائم المصارف الاسلامية وتوفير البيئة القانونية لها، واعفاؤها من اية نصوص واردة في قانون المصارف تتعارض مع طبيعة عمل المصارف الاسلامية، وان هذه الدعوة مهمة جدا لان الكثير من الدول التي تجاور العراق اصدرت قوانين خاصة بالمصارف الاسلامية مستقلة عن قوانين المصارف والمؤسسات المالية الاخرى او استتنت هذه المصارف من الخضوع لاحكامها.

والجدير بالذكر نذكر هنا نص كلام احد كبار مستشاري البنك المركزي العراقي حيث قال: " ان هناك طلب كبير على البنوك الاسلامية في العراق والمشكلة هي ان القانون المصرفي العراقي لا يفرق بين البنوك العادية والبنوك الاسلامية"، وازداد قائلا: " ان البنك المركزي يدرس حاليا قانونا جديدا للبنوك الاسلامية " وذكر احد مسؤولي مصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل: " ان نشاط البنك قفز منذ افتتاحه عام ٢٠٠٦م لكن القيود القانونية تعرقل المزيد من النمو"^(١).

٤ - ضعف الامكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة لدى العديد من المصارف الاسلامية، مما يعد بحق تحديا كبيرا امام تطور مسيرة المصارف الاسلامية والنهوض بواقعها العملي في الحياة القانونية والاقتصادية وخصوصا بعدما

(٤) سبق الاشارة لاسماء المصارف هذه عند الحديث عن نشأة المصارف الاسلامية في العراق، يراجع المبحث الاول-المطلب الاول الصفحات ١٠ و١١ من البحث.

(١) مقالة بعنوان: البنوك الاسلامية تحت على اصلاح القوانين لدعم النمو، ٢٠٠٩/٩/٣٠، ص١،

منشورة على الموقع: www.thegulfbiz.com

ظهرت المصارف الالكترونية التي وظفت التقنيات الحديثة في اعمالها المصرفية^(٢).

٥- تركيز سياسات التمويل في المصارف الاسلامية على المشروعات القصيرة الاجل كالاستثمار السلعي والتاجير التمويلي^(١)، وعمليات البيع بالتقسيط والمراحة^(٢)، مما ادى ذلك للانحراف في اساليب الاستثمار والتمويل، حيث ان المجمع الفقهي الاسلامي اوصى المصارف بالتوسع بمجالات المضاربة والمشاركة والتقليل من المراجحات والتورق^(٣)، وعليه فان التنوع في العمليات الاستثمارية واعطاء الافضلية للمشروعات الطويلة الاجل في التمويل يعد من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الاسلامية، ولقد ذكر السيد اباد يحيى مدير مصرف البلاد الاسلامي العراقي حول ذلك بقوله: " حددت القوانين المصرفية في العراق نسبة الاستثمارات للمصارف الخاصة بـ ٢٠% من رأس ماله، وهذه النسبة منتقدة لان هناك المصارف الاستثمارية كمصارف اسلامية تكون مهمتها الاستثمار، وتعد المصارف الاسلامية حاليا في العراق محجمة بسبب هذه النسبة الضئيلة جدا ومحدودة القدرة" وعلى حد تعبير اباد يحيى مدير المصرف المذكور: " انه لا بد من إعادة النظر بالقوانين المصرفية بشكل سريع لان هذه البنوك سوف تنهار مستقبلا، لان رأس مالها

(٢) د. اسامة سعيد، المصدر السابق، ص ٣٤.

(١) التاجير التمويلي: هو ايجار ينتهي بالبيع (التملك)، ويلجا اليه الباعة بدل البيع بالتقسيط رغبة منهم في الاحتفاظ بملكية المبيع حتى نهاية سداد الاقساط، فهو ضمان لهم اذا تخلف المشتري عن السداد. يراجع: د. رفيق يونس المصري، المصارف الاسلامية، دراسة لعدد منها، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، من دون سنة، ص ٢٦.

(٢) المراحة: وهي ان يتقدم العميل الى المصرف طالبا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل وعلى اساس الوعد منه بشراء تلك السلعة فعلا مراحة بالنسبة التي يتفقان عليها ويدفع الثمن مقسما حسب إمكانياته . يراجع: د. حسام الدين عفانة، بيع المراحة للامر بالشراء، ص ١٥، دراسة منشورة على الموقع: <http://iefpedia.com>

(٣) التورق: هو اداة مالية مستحدثة تقوم من خلاله المؤسسة المالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كاصول ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة بالاكنتاب على شكل اوراق مالية تقريبا للمخاطر وضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف. للتفاصيل اكثر يراجع: محمد احمد غانم، التورق، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٣.

غير منتج ومن غير الممكن ان تدخل في عملية التنمية ومصارفنا غير قادرة على منح القروض او الائتمان، فالمشكلة هنا قانونية اقتصادية تكمن في انه لدي رؤوس اموال تقدر بـ ٧٥٠ مليار دينار كإيداعات لا يستطيع استثمارها او ان استثمارها سيكون ضعيفا بسبب نسبة المساهمة في الاستثمار قليلة جدا^(١).

٦- من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، هي عدم وجود سوق مالي اسلامي والتي تعد بحق من ضرورات الاستثمار المتميز^(٢)، حيث تعاني هذه المصارف من عدم امتلاكها لادوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الاسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الاجل الى استثمارات وتمويلات طويلة الاجل، وهي-أي المصارف الاسلامية-لا تملك ادوات تمكنها من استقطاب موارد اموال ذات اجال طويلة حيث ان الادوات المالية التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير والتي تستحق خلال مدة قصيرة^(٣).

٧- الصعوبات والمشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة البنك المركزي في الدولة حالها حال باقي المصارف التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية، اخذا عند منح الائتمان وعطاء عند قبول الودائع، ولهذا فمثلا عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب انه يفرض فائدة ربوية على القروض التي يمنحها او على عمليات خصم الاوراق التجارية كون مثل هذه الاعمال تتعارض مع الشريعة الاسلامية حيث ان الاخيرة لا تتعامل بالفائدة اخذا وعطاء، وهناك نوع ثاني من الرقابة وهي الرقابة الشرعية والتي تعطي الضوء الاخضر لحلية

(١) نص كلامه منشور على موقع العربية نت، برنامج: اسواق العراق، المصارف والتنمية، ٢٠٠٩/٤/٤، على الموقع: www.alarabia.net/programs/٢٠٠٩/٤/٤/٦٩٩٠٤.html

(٢) د. سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية(تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي)، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الاسلامية، ١٩٩٩، ص ٥١. ود. اسامة سعيد، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٣) فادي محمد الرفاعي، المصدر السابق، ص ٨١. زاهرة بني عامر، مقالة بعنوان: الادوات الاستثمارية الاسلامية في المصارف الاسلامية، منشورة بتاريخ: ٢٦/٤/٢٠١٠، ص ١٣، منشورة على الموقع: <http://iefpedia.com>

او حرمة العمل المصرفي هذا او ذلك وهناك اسس ومعايير خاصة لهذه الرقابة، الا انه من الملاحظ ان المصارف الاسلامية في العراق لا تعير لهذا الجانب اهتماما وكأنها مصارف تقليدية وعلى حسب الاطلاع لم نجد هناك تقرير للمراقب الشرعي الذي يقترن مع تقرير مراقب الحسابات في نهاية السنة المالية وان مثل هذا التقرير يظهر صحة المعاملات التي تم اجراؤها^(١)، ومن المشكلات الاخرى هي خضوعها لذات النسب التي يضعها البنك المركزي للمصارف التجارية على الرغم من الاختلاف في طبيعة كل منهما^(٢).

٨- مشكلة تاخر المدينين الموسرين عن السداد وهي تعد من المشكلات الكبيرة التي تواجه المصارف الاسلامية، وان هذه المشكلة غير موجودة اصلا لدى المصارف التجارية التقليدية لانه كلما تاخر المدين عن السداد فرضت الفوائد عليه وتزداد مع مرور الوقت، بينما في المصارف الاسلامية فان هذه المشكلة تعد عائق امام حركة هذه المصارف لان الشريعة الاسلامية حرمت الزيادة المشروطة على راس المال لقوله سبحانه وتعالى: " فلکم رؤوس اموالکم لا تظلمون ولا تظلمون "، فهنا يجد المدين الموسر المماطل الفرصة لعدم الدفع لعلمه ان المصارف الاسلامية لا تضيف فوائد على مديونية عملائها المتأخرين عن السداد، وعلى الرغم من ان المصارف الاسلامية تتخذ كل الاجراءات اللازمة لذلك الا انه تبقى هناك جملة من الثغرات التي يستغلها المماطلون مما يؤثر على جملة الاستثمارات للمصارف الاسلامية^(٣).

٩- مشكلة العولمة وتأثيراتها على عمل المصارف الاسلامية، حيث تعد العولمة كمفهوم تجريدي مركب ذو ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وهي حركة قوى السوق على مستوى عالمي، وان وضع تعريف شامل ومحدد للعولمة محكوم بالفشل، بسبب تعقيد وتشابك واتساع المفاهيم التي يمكن ان ترتبط بها فقد عرفها البنك الدولي بانها: التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي

(١) د. مجيد الشرع، الصيرفة الاسلامية في العراق، ص ١، موقع جريدة الصباح على الانترنت.

(٢) د. فليح حسن، المصدر السابق، ٤١٥ و٤١٦.

(٣) فادي الرفاعي، المصدر السابق، ص ٨٢.

يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود اضافة لتدفق رؤوس الاموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في ارجاء العالم كله^(١)، وظهر مصطلح باسم العولمة المصرفية: وهي خروج المصرف من اطار التعامل المحلي الى افاق عالمية حيث تعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمية وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه الى السوق المحلية الوطنية بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي لارجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل ادائه اكثر فعالية وكفاءة ونشاطا^(٢)، ولقد اصبح الاندماج في العولمة يتطلب درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية لذلك يؤدي الى تهميش دور الدولة وعدم قدرتها على الانفتاح على الاسواق العالمية وتعتبر المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية المحرك الاساس لظاهرة العولمة^(٣)، لذا فانحسار المصارف الاسلامية على الصعيد المحلي وانغلاقها عن العالم الخارجي قد يضيع عليها الكثير من المزايا الاستثمارية الضرورية لتطورها فلا بد من وضع المعالجات والامكانيات لتلائم طبيعة المصارف الاسلامية.

١٠- تواجه المصارف الاسلامية تحديا خطيرا يتمثل في المنافسة المصرفية الكبيرة وخاصة بعد تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية عام ١٩٩٧م (GATS) (General Agreement On Trade Related Services)، حيث تعد هذه الاتفاقية من النتائج المهمة لجولة الاورغواي حيث ان تطبيق القواعد القانونية الدولية للتجارة المتعددة الاطراف قبل هذه الجولة كان مقصورا على التجارة في السلع الا انه امتد في ظل الاتفاقية هذه ليشمل التجارة في الخدمات وشملت الاتفاقية على العديد من الخدمات كان من بينها الخدمات

(١) د. وليد عوجان، اداء المؤسسات المالية الاسلامية في عصر العولمة، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع عشر، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات، ص ١٦٧١.

(٢) مقاله بعنوان: كيف تواجه المؤسسات المالية الاسلامية العولمة (التجربة السودانية)؟، من دون اسم

كاتب، ص ١١، منشورة على الموقع: www.arablawninfo.com

(٣) د. محمود حسن، المصدر السابق، ص ٢٧١ وما بعدها.

المصرفية مما أدى لدخول المصارف عموماً في ظل الاتجاه نحو التحرر المالي والمصرفي، وعلى الرغم من المزايا التي جاءت بها هذه الاتفاقية فقد وجد البعض في تطبيقها إزالة للتنظيمات والإجراءات التي تحد من المنافسة وخلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمحلية ومنها الإسلامية والتي لا تزال غير مهيأة لمواجهةها نظراً لمحدودية إجماعها وضعف إمكانياتها^(١)، كما أن عولمة التجارة في الخدمات المالية تهدف لإزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات سواء أكانوا مواطنين أم أجانب، وسوف تقلل الاتفاقية من الامتيازات الممنوحة للمصارف الإسلامية إذا وافقت على الالتزام بنصوص الاتفاقية بسبب ضعف الدعم لهذه المصارف.

١١- من المشكلات التي تواجه عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مسألة تطبيق (الحوكمة أو الحاكمية الرشيدة) " Corporate Governance " وهي مجموعة من العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها، والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها^(٢)، وعرفت أيضاً بأنها: مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة المصرف من ناحية وحماية الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى^(٣).

فالحاكمية الرشيدة عموماً تهدف لتحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مُسألة إدارة المصرف وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمل، وأن قواعد

(١) د. عبد المنعم محمد الطيب، اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، من دون طبعة ولا سنة طبع، ص ٩ و ٢٧، منشورة على الموقع: <http://iefpedia.com> ود. شنايت صباح، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة المالية، بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٩ و ١٠.

(٢) تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس (OECD).

(٣) دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر، تشرين الأول ٢٠٠٦، اعده مركز المشروعات الدولية الخاصة.

الحاكمية تتضمن اهمية الالتزام بقواعد القانون والعمل على ضمان مراجعة الاداء المالي ووجود هياكل ادارية يمكن ان تحاسب الادارة امام المساهمين^(١).

١٢- تواجه المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية مشكلة في كيفية التعامل مع مقررات لجنة بازل I وII^(٢)، حيث ابرمت اتفاقية بازل I في سنة ١٩٨٨ متضمنة الحد الأدنى لمتطلبات راس المال، اما بازل II ابرمت سنة ٢٠٠١ ونفذت سنة ٢٠٠٥ وهي تتضمن معيار كفاية راس المال ، وتركز هذه المقررات على الكيفية التي من خلالها يتم مواجهة المخاطر وادارتها^(٣).

المطلب الثاني

الحلول والمعالجات لتلك المشكلات

بعد ان تم استعراض جملة من المشكلات والتحديات الاساسية والمهمة عمليا والتي تواجهها هذه المصارف عند اداء عملها نجد لزاما بيان اهم الحلول المناسبة لتلك المعوقات للخلاص منها في سبيل تطوير عمل تلك المصارف ودفعها لعجلة الاقتصاد الاسلامي السليم ومن هذه الحلول:

(١) دار المراجعة الشرعية، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الاسلامية، مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية، الرياض، نيسان ٢٠٠٧، ص٥.

(٢) لجنة بازل: نسبة الى مدينة بازل بسويسرا وهي عبارة عن لجنة استشارية فنية استرشادية انشأت سنة ١٩٧٤ بقرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية(بلجيكا وكندا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان ولوكسمبرغ وهولندا واسبانيا والسويد وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية) بالاضافة الى صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية.

(٣) اقتضى بحثنا الاشارة باختصار لبازل واتفاقياتها لانها تستغرق كل بحثنا بشكل كبير جدا لذا اقتضى الاشارة اليها بايجاز. وللنفاصيل اكثر حول مضامين مقررات بازل الاولى والثانية ينظر: د. موسى عمر مبارك ابو محميد، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل II، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨، ص٢٤ وما بعدها.

١ - التأكيد على التمسك وبدرجة اكبر باحكام الشريعة الاسلامية، وذلك بتوسيع العمل بالصيغ التمويلية الاستثمارية التي لا تثار بصدها أي شبهة تتصل بشرعيتها وذلك لغرض التأكيد على شرعية تعاملات المصارف.

٢ - ان الدولة اذا طبقت الشريعة الاسلامية وخصوصا في المجال التجاري والاقتصادي فان المناخ القانوني الاقتصادي للمصارف الربوية سوف ينتهي، لان البنك المركزي سوف تتحول قوانينه بحيث تكون متطابقة مع الشريعة الاسلامية فيخدم ذلك المصارف الاسلامية ويجعل لها دور اكبر في تعبئة الموارد المالية^(١)، وقد يقول البعض ان هذا كلام مثالي، وصعب التطبيق فنقول: ان تجربة المصارف الاسلامية هي لم تنتشر فقط في العالم العربي والاسلامي بل بدأت الدول الغير اسلامية في الاصل كما في اوربا والأمريكيتين بفتح مصارف اسلامية او فروع للمصارف الاسلامية واقساما خاصة في مصارفها الربوية لاغراض التمويل والاستثمار على وفق الشريعة الاسلامية، وعليه فالدول الاسلامية من باب اولي ان تطبق شريعتها في معاملاتها المالية والمصرفية.

٣ - ذكرنا فيما سبق ان المصارف الاسلامية نشأت تحت مظلة القوانين الخاصة التي وضعت لتمكنها من اداء نشاطها بكل يسر وسهولة الا انه على الرغم من ذلك ظهرت مشكلة رقابة البنك المركزي عليها حيث اثرت مسالتان بخصوص ذلك اولها: رقابة البنك المركزي على المصارف الاسلامية واخضاعها لانظمة ولوائح البنك المركزي، وثانيها: مساندة البنك المركزي للمصارف الاسلامية خاصة كونها الملجا الاخير للسيولة في حالة احتياج هذه المصارف للسيولة.

وعليه ولان المصرف الاسلامي يدير اموال الناس (مساهمين ومودعين) فالدولة لها ان تراقب سيره حفاظا على اموال الناس ورعاية للمصلحة العامة، ولما كان البنك المركزي هو وكيل الدولة في مراقبة المؤسسات والمصارف المالية فمن الضروري ان تكون له صلة وثيقة مع المصارف الاسلامية، وعليه ان يساعد هذه المصارف وكما يلي:

(١) د. خالد عبد الله براك، المصدر السابق، ص ٦٠٣ و٦٠٤.

أ- حاجة المصرف الإسلامي للبنك المركزي لإيجاد الثقة حيث ان ثقة الناس في أي مصرف او مؤسسة مالية لا تتوفر على الاغلب الا بعلم الجميع ان البنك المركزي سوف يسانده عند الازمات.

ب- تقديم السيولة المطلوبة عند حاجة المصرف الإسلامي إليها، لان من واجبات البنك المركزي كونه المقرض الاخير بالنسبة للمصارف الإسلامية ولا يكون هذا القرض بفائدة ربوية كتمويل لها فاما يكون قرضا حسنا او وديعة استثمار.

ج- تفهم السلطات النقدية لآعمال وخصوصية المصرف الإسلامي عند وضع التعليمات التطبيقية وممارسة اعمال الرقابة عليها، وهذا ضروري لازالة التحيز للمصارف الربوية ومنحها ميزة على حساب المصارف الإسلامية^(١)، وبالتالي من الضروري عدم اخضاع المصارف الإسلامية للضوابط الخاصة بالمصارف التجارية في العراق واصدار قانون خاص بها^(٢).

٤ - تطبيق احدث الأساليب التكنولوجية في الإدارة المصرفية وتطوير أنظمة العمل المصرفي، وانشاء نظام لتبادل المعلومات والخبرات والاستشارات والتنسيق بين بنوك المعلومات وبرامج البحوث والدراسات فيما بين هذه المصارف وكل هذا سينعكس ايجابا على كل مصرف اسلامي لرفع كفاءة استخدام موارده والقيام بحملات اعلامية منسقة للتعريف بعمل المصارف الإسلامية ونشرها بكل الوسائل المتاحة^(٣)، وتجدر الاشارة هنا الى قيام صندوق النقد الدولي باختيار بيت التمويل العربي (مصرف اسلامي لبناني) لغرض تدريب كوادر وموظفي البنك المركزي العراقي ومدراء من مصارف حكومية على طريقة عمل المصارف الإسلامية من الناحيتين النظرية والعملية وامتدت هذه الدورة من ٤/٢٨ - ٤/٥/٢٠١٠م وبحثت في عدة مسائل منها: اساليب الاستثمار والتدقيق الشرعي وكيفية تعامل المصارف

(١) د. حربي محمد ود. سعيد جمعة، المصدر السابق، ص ٣٠٢ و٣٠٣.

(٢) من توصيات مؤتمر المصارف العراقية-الدولية في بغداد بتاريخ: ٢٠٠٩/٢/٣، منشورة على موقع وزارة المالية العراقية: <http://mof.gov.iq/ar/index.php?name=news&file=article&sid=٣٢١>

(٣) د. محمود حسن، المصدر السابق، ص ٢٧٧ و٢٧٨.

الإسلامية مع الأسواق العالمية والبنوك العالمية وغيرها^(١)، وإن هذا يعد برأي خطوة مهمة وجدية في سبيل تطوير وانتشار العمل المصرفي الإسلامي في العراق، ونقترح أيضاً تضمين طلب تأسيس أي مصرف في العراق والمقدم للبنك المركزي العراقي قيام المصرف بتقديم خدمات مصرفية إلكترونية حديثة لغرض تطوير وسائل الدفع والأئتمان واعتماد التقنيات الحديثة في الاتصال والتعامل المصرفي.

٥- التوجه وبدرجة أكبر نحو العمل على ضمان التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية وبالشكل الذي يؤدي لاعتماد بعض هذه المصارف على بعضها الآخر وبالذات فيما يخص توفير السيولة وبالشكل الذي يحقق توافراً حيوياً أو فائضاً لديها وبما يحقق الاستخدام الكامل والكفاءة للموارد^(٢)، وندعو بدورنا المتخصصين بشؤون المصارف الإسلامية، دعوة الحكومات بإنشاء مصارف مركزية إسلامية لأن الواقع العملي لبيئة مصرفية مختلطة أعاق تطور المصارف الإسلامية.

٦- إن المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية والاقتصادية مدعوة للعمل على خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات كفاءة عالية قادرة على المنافسة العالية عن طريق الاندماج وإعادة النظر ببعض أعمالها المصرفية التي لا تغطي عائداتها تكلفة رأس المال المستثمر فيه^(٣)، وإن العولمة المصرفية حسب رأينا هي في صالح المصارف الإسلامية لأنها في مجال الاقتصاد والتجارة تعني الانفتاح على الأسواق مما يعطي للمصارف دور كبير في المنافسة.

وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الإسلامية استفادت من تجربة العولمة من خلال قيام بريطانيا والتي تعد أول بلد أوروبي يسن تشريعات قانونية للإشراف والمراقبة على المؤسسات المالية الإسلامية ومنحت ترخيصاً عام ٢٠٠٤م لإنشاء المصرف الإسلامي-

(١) مقالة بعنوان: الصندوق الدولي يختار التمويل العربي اللبناني لتدريب كوادر المركزي العراقي،

ص ١، منشورة بتاريخ: ١٠/٥/٢٠١٠م، وعلى الموقع: <http://www.cibafi.com>

(٢) د. فليح حسن، المصدر السابق، ص ٢٣ و٤٢٤.

(٣) د. محمود حسن، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

البريطاني ومزاولة نشاطه فيها، ولذا فالعولمة ساهمت وبدون قصد بالارتقاء بالصناعة المصرفية الإسلامية فنيا ومهنيا^(١).

٧- ينبغي استمرار العمل وبدرجة اوسع على تطوير القدرات الادارية والتنظيمية وتطوير العاملين في المصارف الاسلامية من خلال تطوير قدراتهم وكفاءتهم الفنية والادارية في اداء اعمالهم وتطوير الجانب الايماني والقيمي والأخلاق والنزاهة والحرص والاندفاع لاداء الرسالة الاسلامية التي تؤديها هذه المصارف^(٢)، وضرورة وجود هيئة الرقابة الشرعية وبيان اختصاصها في الرقابة وتمتعها بالاستقلالية عن باقي اجهزة المصرف الادارية والالزام في أي قرار يصدر منها، ولا بد من إنشاء المعاهد والمؤسسات التعليمية لتأهيل الكوادر البشرية القادرة على العمل مع المصارف الإسلامية، وانطلاقا من ذلك صدر نظام قبول هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية بقرار رقم ٢٩٢/م/ن/ب٤ الصادر في ٢٠٠٧/٥/٣٠م حيث وضح هذا النظام مسائل عدة منها: اختيار هيئة الرقابة الشرعية لأي مصرف إسلامي وشروط قبول العضوية لهذه الهيئة وحالات سحب القبول من أي عضو في الهيئة.

٨- اعتماد أسلوب المشاركة^(٣) في تجارة السلع كبديل عن أسلوب المرابحة للأمر

(١) أ.د. كمال توفيق حطاب، العولمة واثرها على العمل المصرفي الإسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، مركز اخبار الصناعة المالية الإسلامية، ص ١، منشورة بتاريخ:

<http://cibafi.org>

٢٠١٠/٤/١، على الموقع:

(٢) د. فليح حسن، المصدر السابق، ص ٤٢٢.

(٣) المشاركة: وهي ان يقدم المصرف حصة من اجمالي التمويل اللازم لتنفيذ العملية (صفقة او مشروع) على ان يقدم الشريك الاخر (طالب التمويل من المصرف) الحصة المكملة. يراجع: د. الغريب ناصر، اصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط ١، دار ابولو للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٥٧.

بالشراء حيث ان الأخيرة لم تحظ بإجماع المختصين في الفقه الإسلامي^(١).

٩- ضرورة انشاء سوق مالية اسلامية متخصصة تربط كل المصارف الاسلامية فيما بينها وتربط اقتصاديات الدول الاسلامية بها، حيث ان المصارف الاسلامية اسهمت ولا تزال تساهم في تعزيز الانشطة ذات العلاقة المباشرة بالاسواق المالية كتسريع عمليات التخصيص في عدد من الدول الاسلامية وتمويل شراء اسهم الشركات والقيام بتداولها في البورصة^(٢).

١٠- لابد من الاستفادة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من خلال التواجد التجاري المصرفي وتوسيع دائرة نشاط المصارف الاسلامية عالميا من خلال فتح الفروع ومكاتب التمثيل الاستشاري، وضرورة دمج المصارف الاسلامية ذات الامكانيات الضعيفة مع بعضها البعض لايجاد وحدات مصرفية اسلامية متكاملة، وتفعيل دور القطاع الخاص بدرجة اكبر في عملية تطوير المؤسسات المالية الاسلامية.

١١- ومن اهم المعالجات للوصول بالمصارف الاسلامية الى اهدافها المنشودة هو وجود التنظيم القانوني الضروري الذي يدعم ويساند عمل هذه المصارف ويعطي لها مزايا فريدة من نوعها عن باقي المصارف التقليدية، وضرورة اضعاف الحماية للمودعين وهم اصحاب الحسابات الاستثمارية في هذه المصارف حيث ان المودعين ليسوا دائنين كي يبقوا بعيدين عن ادارة المصرف وليسوا مساهمين لكي يتمتعوا بحقوق المساهمين ويمارسوا سلطاتهم، الا انهم يتأثرون بنتائج اعمال المصرف ربحا او خسارة، وكل هذا موجود حاليا في العديد من دول العالم الا انه في العراق يحتاج القطاع المصرفي الاسلامي بالذات لدفعات قوية نحو التطور وهذا لا يحصل الا بتدخل المشرع العراقي لوضع تشريعات مستقلة

(١) د. محمود حسن، المصدر السابق، ص ٢٧٧. ود. محمود الانصاري وآخرون، المصدر السابق، ص ١١٥، والجدير بالذكر ان كثرة تمويل المصارف الاسلامية بالمرابحة هو بسبب ان المرابحات تحقق ربحا مقبولا وسريعا لهذه المصارف وفي اجال قريبة مما يمكنها من ان تنافس المصارف الاخرى في جذب الودائع.

(٢) احمد سفر، المصارف والاسواق المالية التقليدية والاسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ٢٠٠٦، ص ٤٩ وما بعدها.

وخاصة لهذه المصارف وبما يضمن عملها بشكل قانوني سليم وصحيح وإيجاد الحلول اللازمة من الناحيتين الشرعية والقانونية للكثير من مشكلاتها النظرية والعملية.

١٢ - فيما يخص دور الحاكمية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، نجد بان هذه المبادئ والمعايير باتت لازمة في التطبيق، وان هذه المصارف هي في امس الحاجة اليها اكثر من غيرها فلا بد لها من ان تنقيد بالمعايير والضوابط الشرعية وان يتطابق عملها مع مبادئ الشريعة الاسلامية وان توضحها للجمهور، وتلتزم نفسها بها ولا يمكن باي حال من الاحوال الابتعاد عن الحاكمية الرشيدة بسبب وجود-كما قد يدعي البعض- الواعز الديني والاخلاقي لدى اعضاء مجلس إدارتها والمديرين فهذا لا يكفي، بل لابد من ضبط قواعد تعاملاتها المالية وفق معايير موضوعية تدخل ضمن قواعد الرقابة على اعمالها وعدم الاضرار بمصالح المساهمين والمستثمرين لديها^(١).

ويذهب البعض لاكثر مما سبق الى تطبيق الحاكمية حتى على هيئة الرقابة الشرعية من خلال الزامها باصدار الفتاوى المتوافقة مع الادلة الشرعية وضرورة التدقيق الشرعي للفتوى، وازافة لذلك -وهو الالم- ضرورة ايجاد صيغة معينة لوضع اليات هيئة عليا موحدة للرقابة الشرعية على مستوى الدولة الوحدة^(٢).

ووفقا لمقررات لجنة بازل عموما فانها ترى ان الحاكمية من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس ادارتها والادارة العليا والتي تؤثر على قيام المصرف بما يلي: (وضع اهداف المصرف وادارة العمليات اليومية والانشطة والتعاملات بطريقة امانة وسليمة ووفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين ومراعاة اصحاب الحقوق المتعاملين مع المصرف بما فيهم الموظفين والعملاء) واكدت لجنة بازل على تحقيق الرقابة المصرفية بشكل فعال لا يتم الا بالتطبيق

(١) أ.د. عبد المجيد الصالحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات

المالية الإسلامية الثاني، من دون سنة، ص ١٣. ودار المراجعة الشرعية، المصدر السابق، ص ٩

(٢) د. عبد الباري مشعل، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية،

نيسان ٢٠١١، ص ٩.

السليم للحاكمية داخل الجهاز المصرفي^(١)، وعليه فان التزام المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بمعايير وقواعد الحاكمية سيؤدي الى جذب الاستثمارات المهمة للمصرف بسبب وجود الثقة لدى المصرف وعملائه الذين سيتعاملون معه.

وتبنت العديد من المصارف الحكومية والخاصة في العراق قواعد الحاكمية وعلى الأخص المصارف الإسلامية الموجودة في العراق ومنها على سبيل المثال مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار الإسلامي حيث وضع قواعد خاصة لذلك في ايار ٢٠١٠ ركزت على الشفافية والإفصاح عن المعلومات والعدالة المتساوية في معاملة كل الأشخاص والادارات داخل المصرف والمسؤولية الملقاة على مجلس الادارة والمديرين والمساهمين وايضا ما يتعلق بتفويض الصلاحيات وغيرها الكثير^(٢).

١٣ - ان من اهم اهداف مقررات بازل هو تخفيض المخاطر الى حدها الأدنى في مجمل اعمال المصارف (التقليدية والاسلامية)، وخصوصا ان الموضوع يتعلق بايداعات ومدخرات المواطنين، وان مقررات بازل تركز على معيار كفاية راس المال حيث ان المصارف لا بد ان ترفع اموالها الخاصة لنسبة ملاءة تعادل في حدها الأدنى ٨% من نسبة المخاطر الاستثمارية المتقلبة لاعطاء ثقة للمودعين وبالتالي يصبح على المصارف الاسلامية وضع خطط لكيفية مواجهة المخاطر التي يمكن ان تترتب على اتساع الاعمال المصرفية وخصوصا باتجاهها نحو الاسواق الدولية ويضاف لذلك ان معايير بازل تسمح لاي مصرف تقليدي في حال مواجهة اية ائتمانات متعثرة بالاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي وغيرها، في حين ان المصارف الاسلامية اذا لم تلتزم بهذه المقررات والمعايير فلن تستطيع الاقتراض من هذه المؤسسات.^(٣)

(١) أ. ثابت بن علال وأ.عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الاسلامية، بحث مقدم لندوة التمويل الاسلامي (واقع وتحديات)، جامعة عمار تليجي، الجزائر، ٢٠١٠، ص٦ و٧.

(٢) للتفاصيل اكثر حول قواعد الحاكمية للمصرف يراجع الموقع الالكتروني للمصرف.

(٣) دراسة بعنوان: المصارف الاسلامية وتطبيق معايير بازل - من دون اسم كاتب، منشورة في

وعليه فقد اصدرت لجنة بازل II عدة مقررات تنفيذية لها صفة الشمول لغرض الالتزام بها وهي:

١. تقوية الشفافية المصرفية وتكثيف المعلومات التي لابد من نشرها للجمهور.
٢. ايجاد طرق بديلة لادارة المخاطر في المصارف^(١).
٣. تعزيز ادارة الحوكمة المصرفية.

ولابد من ان تقوم ادارة المصرف الاسلامي بوضع سياسات خاصة استراتيجية لادارة المخاطر يتم وضعها من مجلس الادارة وحسب توجهات وسياسات المصرف الاستثمارية والتمويلية ويدعمها وسائل الضبط والرقابة الداخلية بحيث يتم ضمان الالتزام بالسياسات والاجراءات المقررة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان البنك المركزي الكويتي على سبيل المثال هو اول من قام بتطبيق معايير بازل II وذلك لاهمية هذه المعايير واثرها في المحافظة على استقرار القطاع المصرفي من خلال تحسين ادائه وادارة الازمات ومكافحة المخاطر المصرفية الائتمانية والسوقية والتشغيلية، وكذلك فان مصارف السودان تبنت معايير بازل من خلال مراحل تمهيدية تسبق التطبيق الكامل لها ابتداء من عام ١٩٩٤ وكذا الحال مع الجزائر. ونشير هنا ايضا الى الجهود الكبيرة التي قام بها مجلس الخدمات المالية الاسلامية (IFSB) الذي تاسس عام ٢٠٠٢ بماليزيا وبجهود مجموعة من محافظي البنوك المركزية وموظفي السلطات النقدية ودعم بنك التنمية الاسلامي وصندوق النقد الدولي وهيئة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية والاسلامية بوضع معايير محاسبية دولية تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية والتوصية باعتمادها، وجعل مقررات بازل ومبادئ الحوكمة الرشيدة اكثر ملائمة لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي^(٢)

(١) ادارة المخاطر: وهي كافة الاجراءات التي تقوم بها الادارة لتحد من الاثار السلبية الناتجة عن المخاطر وابقائها في حدودها الدنيا. للتفاصيل اكثر حولها ينظر: د. موسى عمر مبارك، المصدر السابق، ص ١٧ وما بعدها.

(٢) د. موسى عمر مبارك، المصدر السابق، ص ١٦.

خاتمة البحث

أولاً: الاستنتاجات:

- ١-ينطلق العمل المصرفي الاسلامي من عقيدة اسلامية متينة وروحانية ربانية اساسها قوله تعالى: " واحل الله البيع وحرم الربا "
- ٢-ان المصرف الاسلامي هو مؤسسة تجارية تتعامل بالاعمال المصرفية المختلفة ضمن احكام ونطاق الشريعة الاسلامية.
- ٣-تعد المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية من الهياكل الاساسية في تنمية الاقتصاد للدول الاسلامية وغير الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية الراهنة.
- ٤-تتميز المصارف الاسلامية بالابتعاد عن الفوائد الربوية والارباح الثابتة القيمة واعتماد مبدأ المشاركة في الارباح والخسائر.
- ٥-عدم كفاية التنظيم القانوني لهذه المؤسسات والمصارف الاسلامية في دول العالم عموماً والعراق خصوصاً، على الرغم من وجود التنظيمات القانونية لعدة دول تهتم بالامور المصرفية والمؤسسات المالية الاسلامية الا انها لا تزال قاصرة عن ايجاد الحلول لمعظم المشكلات الحديثة التي تواجه عمل المصارف الاسلامية.
- ٦-ضعف الدعم الحكومي للمصارف الاسلامية وقلة الاعتماد عليها في الاستثمارات والتمويل مما قد يؤدي لاعاقة تقدمها وتطورها.
- ٧-التهاون في مجال الرقابة الشرعية على المعاملات المصرفية وعدم توحيد الفتاوى الشرعية او تسببها بشكل سليم ليضمن السند الشرعي والقانوني الخاص بها.
- ٨-محاولة الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية خلق نوع من الفهم والادراك لدى العاملين لديها او لا ومن ثم لجمهور المتعاملين معها وازافة لافراد المجتمع على اهمية العمل المصرفي الاسلامي واثاره المتميزة على المجتمعات بدل المصارف التقليدية(الربوية) وتحاول هذه المؤسسات توظيف كل شيء لغرض نشر فقه المعاملات الاسلامي وتطوره واختلافه عن العمل المصرفي الاسلامي.

٩- اتضح ان هناك مؤسسات ومصارف اسلامية عراقية بالذات بالاعتماد وبشكل كبير على وسائل التقدم التقني والاتصالات الحديثة في اجراء معاملاتها المصرفية بطريق الكتروني مما يعد نقطة تحول مهمة في العمل المصرفي الاسلامي.

١٠- ازدياد عدد المصارف الاسلامية في العراق منذ عام ١٩٩٣ ولغاية عام ٢٠٠٨ م ليصل الى ثمان مصارف اسلامية، على الرغم من الظروف الاقتصادية التي مر ولا يزال يمر بها العراق وان ذلك يدل على قدرة هذه المصارف على مواجهة الصعوبات وتحدي الاوضاع القانونية والاقتصادية غير الملائمة لها.

١١- يقوم التمويل في المصارف الاسلامية على المشروعات القصيرة الاجل والمرابحة وعدم الاتجاه للمشاريع الضخمة التي تعود بالنفع على الدولة والمجتمع وسبب ذلك كما لاحظنا في بحثنا هو حصر نسبة الاستثمار لهذه المصارف بنسبة ٢٠% من مجموع رأسمالها وهي نسبة لا تتناسب مع حجم الاموال المتاحة لديها للاستثمار.

١٢- ان ظهور الحاكمية الرشيدة كمفهوم ونظام جديد القى بظلاله على عمل المصارف الاسلامية والالزام بالاخذ بها لكي تسير هذه المصارف على الطريق الصحيح، والتأكيدات على الاخذ والالتزام بمعايير بازل، من قبل المنظمات والهيئات الرقابية المصرفية ومدى ملائمتها لعمل وطبيعة المصارف الاسلامية، ادى كل ذلك الى ان هذه المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية بدأت تميل للاخذ بها والى تشريع قواعد تتناسب مع عملها واستثماراتها وتقبلت هذه الارشادات والمعايير بشكل صحيح لكي ترفع من مستوى نشاطاتها وتبتعد عن المخاطر الاستثمارية او التقليل منها ، وخلق نوع من الموازنة بين الادارة كطرف اولي والمودعين والمستثمرين والجهات الاخرى كطرف ثاني.

ثانيا: التوصيات:

١-نوصي المشرع العراقي بضرورة الالتفات لهذا الكيان الخاص والتميز من المؤسسات المالية والمصرفية الا وهي المصارف الاسلامية ووضع سياسة قانونية اقتصادية خاصة لها وكل ذلك يتم من خلال اما تعديل قانون المصارف

العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ من خلال اضافة قسم خاص بالمصارف الاسلامية او اصدار تشريع مستقل لهذه المؤسسات والمصارف الاسلامية بما يخدم تطور عملها.

٢- ضرورة اصدار تعليمات مؤقتة تهتم بادخال المؤسسات والمصارف الاسلامية في دعم القطاع الحكومي وفي المشاريع الاستثمارية والتمويلية وبنسب مشاركة اعلى مما حدده القانون لزوج هذه المصارف في خطط اعادة الاعمار واقامة الاستثمارات في العراق لحين اصدار تنظيم قانوني متكامل يعالج مشاركة هذه المصارف في التنمية والاستثمارات في الدولة.

٣- محاولة تطوير العمل المصرفي الاسلامي من خلال قيام البنك المركزي العراقي بالزام المصارف الاسلامية على الاعتماد على وسائل التقنيات الحديثة في اجراء المعاملات المصرفية عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) واستخدام بطاقات السحب والدفع الالكتروني واعتبار استخدام مثل هذه التقنيات شرطا لازما لمنح الترخيص لهذه المصارف للعمل في العراق.

٤- محاولة الاتفاق بين الدول الاسلامية ومن خلال المؤتمرات الدولية التي تخص العمل المصرفي الاسلامي لايجاد الية محددة لفتح سوق مالي اسلامي يقوم على اسس الشريعة الاسلامية اسوة بباقي الاسواق والبورصات المالية على الصعيدين المحلي والدولي لغرض فسح المجال امام المصارف الاسلامية للمنافسة بقوة من خلال دعم هذا السوق لها وتطوير اعمالها.

٥- ندعو البنك المركزي العراقي لايجاد الية رقابة تتناسب مع بيئة العمل المصرفي الاسلامي وضرورة مراعاة سماتها وطبيعتها المختلفة عن المصارف الربوية، وندعو البنك المركزي العراقي لاصدار تعليمات تنظم تشكيل هيئات الرقابة الشرعية داخل المصارف الاسلامية او اعتماد هيئة عليا مستقلة للرقابة الشرعية تتولى عملية الرقابة والاشراف على باقي الهيئات في المصارف الاسلامية.

٦- ندعو كل من له علاقة بالعمل المصرفي الاسلامي دولا وحكومات ومؤسسات مالية ومصرفية ورجال اعمال الى محاولة نشر العمل المصرفي الاسلامي واطلاع المجتمع على مضامين هذا العمل وتطوره وكل ذلك من خلال انشاء المؤسسات التعليمية والتدريبية او تدريس مواد لها علاقة بالعمل المصرفي

الإسلامي في كليات القانون والعلوم الإسلامية والقيام بالدورات الخاصة لتطوير القدرات الإدارية والمهنية للعاملين في هذه المصارف.

المصادر

أولاً: الكتب.

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ج ١، ط ٢، استانبول، المكتبة الإسلامية.
- ٣- أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، صحيح البخاري، دار احياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ج ٣، من دون طبعة ولا سنة طبع.
- ٤- ابن منظور - ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط ١، بيروت، دار صادر، ١٩٥٥.
- ٥- احمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الحديث، مصر ط ١، ٢٠٠٠.
- ٦- احمد سفر، المصارف والاسواق المالية التقليدية والاسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، ٢٠٠٦.
- ٧- د.جلال وفاء البدري، البنوك الاسلامية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨.
- ٨- د.حربي محمد و د. سعيد جمعة، ادارة المصارف الاسلامية، دار وائل، الاردن، ط ١، ٢٠١٠.
- ٩- د.حمد بن عبد الرحمن و د.ايهاب حسين، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الاسلامي، ج ١، دار جرير، الاردن، ط ١، ٢٠٠٩.
- ١٠- د.خالد أمين و د. حسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل، الاردن، ط ١، ٢٠٠٨.
- ١١- د.خالد عبد الله براك الحافي، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط ١، ٢٠١٠.
- ١٢- د. رفيق يونس المصري، المصارف الاسلامية، دراسة لعدد منها، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، من دون سنة طبع.

١٣- د. سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية (تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي)، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الإسلامية، ١٩٩٩.

١٤- د. عبد الله عبد الرحيم، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨١.

١٥- د. عبد المنعم محمد الطيب، اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية، من دون طبعة، ولا سنة نشر منشور على الموقع:

<http://iefpedia.com>

١٦- د. الغريب ناصر، اصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط١، دار ابولو للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

١٧- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي، بيروت، ط٢٠٠٧.

١٨- د. فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، ط١، ٢٠٠٦.

١٩- محمد احمد غانم، التورق، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٩.

٢٠- محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر بك، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، من دون طبعة ولا سنة طبعة.

٢١- د. محمود الانصاري و اسماعيل حسن واخرون، البنوك الإسلامية، سلسلة الاهرام الاقتصادي، الكتاب الثامن، ١٩٨٨.

٢٢- د. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل، الأردن، ط٢، ٢٠٠٨.

ثانيا: البحوث والدراسات والمقالات.

١- بدر غيلان، ملامح العمل المصرفي الإسلامي في العراق، ج٢، مقالة منشورة في جريدة الصباح العراقية، شبكة الإعلام العراقية، ٢٠٠٧، منشورة على

الموقع: <http://www.alsabaah.com>

- ٢- أ. ثابت بن علال وأ.عبدي نعيمة، الحوكمة في المصارف الاسلامية، بحث مقدم لندوة التمويل الاسلامي (واقع وتحديات)، جامعة عمار تليجي، الجزائر، ٢٠١٠.
- ٣- د.جاسم بن سالم، ضوابط المصارف الاسلامية والمعاملات فيها وفقا للقانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ في شان المصارف والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الاسلامية، دراسة منشورة على الشبكة العالمية للمعلومات وعلى الموقع: <http://iefpedia.com/arab/?p=٤٩٣>
- ٤- د. حسام الدين عفانة، بيع المرابحة للامر بالشراء، دراسة منشورة على الموقع: <http://iefpedia.com>
- ٥- زاهرة بني عامر، مقالة بعنوان: الادوات الاستثمارية الاسلامية في المصارف الاسلامية، منشورة بتاريخ: ٢٦/٤/٢٠١٠، منشورة على الموقع: <http://iefpedia.com>
- ٦- سيف هشام صباح، الصيرفة الإسلامية مفهومها وعملياتها ، دراسة تحليلية على المصرف العراقي الإسلامي، بحث منشور على الموقع: <http://www.saaid.net/book/٩/٢٣٨٧.doc>
- ٧- د. شنايت صباح، المصارف الاسلامية وتحديات العولمة المالية، بحث مقدم لملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الجزائر، ٢٠٠٩.
- ٨- د. عبد الباري مشعل، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الاسلامية، نيسان ٢٠١١.
- ٩- أ.د.عبد المجيد الصالحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية، بحث مقدم لمؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، من دون سنة.
- ١٠- د. عطية السيد فياض، الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة للبنوك الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة ام القرى، منشور على الموقع: <http://iefpedia.com>
- ١١- د. علاء الدين زعتري، العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع عشر ، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات، منشور على الموقع: <http://iefpedia.com>

١٢- أ.د. كمال توفيق حطاب، العولمة واثرها على العمل المصرفي الاسلامي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الاسلامية، مركز اخبار الصناعة المالية الاسلامية، منشورة بتاريخ: ٢٠١٠/٤/١، على الموقع: <http://cibafi.org>

١٣- د. مجيد الشرع، الصيرفة الاسلامية في العراق، جريدة الصباح على الانترنت: <http://www.alsabaah.com>

١٤- د. محمد شريف بشير، المصارف الاسلامية: الحلم يتحقق، بحوث جامعة البتراء، الأردن، منشورة بتاريخ: ٢٠٠١/٣/١٨، وعلى الموقع: www.fiseb.com

١٥- د. نزيه حماد، الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية (معالم وضوابط)، بحث منشور في مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٤، ٢٠٠٤.

١٦- د. وليد عوجان، اداء المؤسسات المالية الاسلامية في عصر العولمة، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع عشر، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات.

١٧- د. يوسف ربابعة، مقالة بعنوان: المصرفية الاسلامية ٢٠١١ واقع وطموحات، منشورة في مجلة المصرفية، ع ١٤، كانون الثاني ٢٠١١، وعلى الموقع: almasrifiah.com

١٨- مقالة بعنوان: البنوك الاسلامية تحت على اصلاح القوانين لدعم النمو، منشورة بتاريخ: ٢٠٠٩/٩/٣٠، على الموقع: www.thegulfbiz.com

١٩- مقالة بعنوان: كيف تواجه المؤسسات المالية الاسلامية العولمة (التجربة السودانية)؟، من دون اسم كاتب، منشورة على الموقع: www.arablawinfo.com

٢٠- مقالة بعنوان: الصندوق الدولي يختار التمويل العربي اللبناني لتدريب كوادر المركزي العراقي، منشورة بتاريخ: ٢٠١٠/٥/١٠ م، وعلى الموقع: <http://www.cibafi.com>

٢١- مقالة حول البنكنوت، من دون اسم، منشورة على الموقع:

<http://www.muslim.net/showtheard.php?t=٣٨٨٧٧٥>

٢٢-دراسة حول المصارف الاسلامية وتطبيق معايير بازل II، مجلة المستثمرون،
على الموقع: <http://mosgcc.com>

٢٣- دار المراجعة الشرعية، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة
وفق الشريعة الاسلامية، مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية، الرياض،
نيسان ٢٠٠٧.

ثالثا: الرسائل والاطاريح العلمية.

١- رشيد درغال، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين
المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية
والاسلامية، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧.

٢- سليمان بن ناصر العجاجي، المسؤولية الجنائية عن اعمال البنوك الاسلامية،
اطروحة دكتوراه، جامعة الامير نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٧.

٣-د. موسى عمر مبارك ابو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها
بمعيار كفاية راس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، أطروحة دكتوراه،
كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨.

رابعا: عناوين المواقع الالكترونية للمصارف الإسلامية في العراق:

١- موقع مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية: <http://www.kibid.com>

٢-موقع مصرف دجلة والفرات: www.dfdi-bank.com

٣-موقع مصرف البلاد الإسلامي: www.bilad-bank.com

٤-موقع مصرف جيهان: www.cihanbank.com

خامسا: القوانين والاتفاقيات الدولية.

١- قانون المصارف العراقي المرقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، المنشور بالوقائع العراقية،
العدد: ٣٩٨٦ في ٩/١/٢٠٠٤م.

٢- قانون المصارف الفلسطيني المرقم ٢ لسنة ٢٠٠٢م.

٣- القانون الاتحادي الإماراتي الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية والشركات
الاستثمارية الإسلامية المرقم (٦) لسنة ١٩٨٥.

٤- اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الصادرة عام ١٩٧٧.

٥- المرسوم التشريعي السوري المرقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إحداث المصارف الإسلامية في سوريا.

٦- قسم البنوك الإسلامية المرقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣م والذي أضيف الى قانون النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية المرقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م.

٧- قانون إنشاء المصارف الإسلامية في لبنان المرقم ٥٧٥ لسنة ٢٠٠٤.

٨- البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار بموجب القانون المؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨

٩- قانون البنوك الأردني المرقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠م. منشور في الجريدة الرسمية الاردنية بعددها رقم ٤٤٤٨ بتاريخ ١/٨/٢٠٠٠م.

١٠- قانون المصارف الإسلامية اليمني المرقم ٢١ لسنة ١٩٩٦م منشور في الجريدة الرسمية بالعدد ١٤ في ٣١/٧/١٩٩٦.

سادسا: مصادر أخرى.

١- قرار مجمع الفقه الإسلامي بمؤتمره الثاني بجده في ٢٨/١٢/١٩٨٥م منشور على الموقع: <http://islamtoday.net/bohooth/artlistn-٢٣-٧٣٣-١.htm>

٢- نص كلام مدير مصرف البلاد منشور على موقع العربية نت، برنامج: اسواق العراق، المصارف والتنمية، ٤/٤/٢٠٠٩، على الموقع:

www.alarabia.net/programs/٢٠٠٩/٤/٤/٦٩٩٠٤.html

٣- توصيات مؤتمر المصارف العراقية-الدولية في بغداد بتاريخ: ٢٠٠٩/٢/٣، منشورة على موقع وزارة المالية العراقية:

<http://mof.gov.iq/ar/index.php?name=news&file=article&sid=٣٢١>